عدد 17- جوان 2002، ص.133-145

الحركة الجمعوية في الجزائر: نشأتها و طبيعة تطورها ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن والتنمية

ملخص

تناولنا في هذه الورقة بالتحليل ثلاثة نقاط أساسية:

1- نشأة و تطور الحركة الجمعوية في الجزائر.

2- العوامل التي أدت إلى حدوث انفجار كبير من حيث عدد الجمعيات في العقد الأخير من القرن الماضي.

3- مساهمة الجمعيات في تحقيق التنمية و الأمن الاجتماعي.

أن العمل الجمعوي اصبح ضرورة اجتماعية، لان التكفل بالمشاكل المتعددة و المتنوعة التي يعرفها مجتمعنا الحالي بسبب عدم تحقيق التنمية و الأمن لا يمكن أن تكون مسؤولية الحكومة لوحدها.

أ.د/ محمود بوسنة
كلية العلوم الاجتماعية
جامعة الجزائر

Résumé

Nous avons analysé dans cet article trois points essentiels:

1/ La naissance et le développement du mouvement associatif en Algérie

2/ Les facteurs à l'origine d'une explosion quantitative dans le mouvement associatif lors de la dernière décennie du siècle précédent.

3/ La contribution des associations dans le développement et la sécurité de la société.

Le travail associatif est devenu une nécessité. Un ensemble d'indicateurs le montre. En effet, les problémes de la société étant nombreux et diversifiés, ils ne peuvent être de la seule responsabilité du gouvernement.

تهدف الحيـاة الجمعوية عموما إلى ترقيـة الطاقات البشرية و العمل التطوعي و احترام وتقبل الآخرين و النضال ضد أي شيء يؤدي إلى والتهميش و الإقصاء ... و تجدر الإشارة إلى أنه في عصرنا الحالي أصبح من الغير ممكن تصور مجتمع متماسك ويسير بثبات نحو التقدم إلا من خلال تبنيه سياسة واضحة فيما يخص فسح المجال للعمل الجمعوي في مختلف الميادين الحياتية. ترى كيف نشأت وتطورت الحركة الجمعوية في الجزائر؟ ما هي المميزات الرئيسية للتشريع الحالي فيما يخص إنشاء الجمعيات؟ ما هي طبيعة نشاط وتعداد الجمعيات الوطنية والمحلية؟ ما هو مستقبل العمل الجمعوي ومدى مساهمته في ترقية الأمن والتنمية ؟

سنحاول في هذه الورقة الإجابة عن هذه الأسئلة.

ومن أجل الحصول على البيانات اللازمة عملنا على إجراء مقابلات مركزة مع عدة أطراف معنية بالعمل الجمعوي ويتعلق الأمر بـ:

- 2 مسؤولين بنيابة مديرية الحياة الجمعوية بوزارة الداخلية.

© جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر2002.

- 1 مسؤول مصلحة الجمعيات بولاية الجزائر العاصمة.
- 1 رئيس مصلحة الشؤون الاجتماعية والثقافية لبلدية الكاليتوس بولاية الجزائر.
- 30 رئيس أو نائب رئيس جمعية.

1 – واقع الحركة الجمعوية في الجزائر قبل سنة 1990

إن بداية ظهور الجمعيات في الجزائر، حسب المفهوم الحديث لهذه التنظيمات، كان إثر صدور القانون الفرنسي لسنة 1901 والذي يحدد كيفية إنشاء و تسيير وحل الجمعيات. وذلك لأن الجزائر كانت في ذلك الوقت تعتبر جزءا من فرنسا. شرع الجزائريون، بناء على هذا التشريع في تأسيس جمعيات مختلفة مند الثلاثينيات. و كونها في الغالب فئات من المجتمع توجد فيما بينهم علاقات مهنية أو مؤسساتية، مثلا التلاميذ القدماء للمدارس التي كانت خاصة بالأهالي المحليين Indigène أو المعلمين. وفي هذه الحقبة ظهرت أيضا الجمعيات الرياضية الإسلامية بتشجيع و تأطير من طرف الحركة الوطنية التي كانت آن داك تمر بمخاض النضج (صالحي 1999). مع العلم أن هذه الجمعيات كانت تمثل الوجه المعاكس للجمعيات الرياضية التي أسسها الأوروبيون، و أصبحت فيما بعد من الرموز الوطنية ومن الوسائل التي استخدمت في عملية التحرير الوطني.

و في نفس السياق أدت اهتمامات تيار الإصلاحيين إلى خلق جمعيات وطنية و محلية في مجال الإصلاح والتربية، ترمي إلى تعليم اللغة العربية وتعاليم الدين الإسلامي الصحيح بالإضافة إلى القيام بالأعمال الخيرية .

إن الحركة الجمعوية بقيت تنشط على أساس القانون الفرنسي الآنف الذكر حتى سنة 1970، حيث تم إصدار أول تشريع جزائري في هذا الموضوع و يتمثل في أمريه تحدد الإجراءات العامة فيما يخص إنشاء، تسيير، وتنظيم الحركة الجمعوية. وتجدر الإشارة إلى أن تأثير هذه الأمرية كان جد محدود نتيجة البطء في أو عدم إصدار النصوص التطبيقية. بالإضافة إلى ذلك يشير(حنون 1996) إلى أن انسحاب المجتمع المدني من التدخل في شؤون الحياة الاقتصادية والسياسية للبلاد ساهم هو الآخر في عدم انتعاش الحركة الجمعوية في الجزائر خلال هذه الفترة.

إن أ ول خطوة في طريق فتح المجال إلى تأسيس الجمعيات بنوع من الحرية تجسدت مع ظهور قانون 1987. لقد أدى هذا القانون إلى الاعتراف بمبدأ الوجود القانوني لأية جمعية. إلا أن هذا الوجود مشروط بإجراءات الاعتماد من طرف السلطات العمومية. حيت تتمتع هذه الأخيرة بصلاحيات تخولها رفض اعتماد الجمعيات التي قد لا ترغب في ظهورها على الساحة. لكن و رغم النقائص التي يمكن ملا حضتها حول هذا القانون فإنه أدى فعلا إلى خلق ديناميكية جديدة في العمل الجمعوي،حيت تأسست عدة جمعيات وطنية أو محلية في مختلف الميادين (مهنية، نسائية ثقافية،اجتماعية ، حقوق الإنسان، دينية ...).

أحتل التنظيم الجمعوي مكانة غامضة في تصور الجمهورية الجزائرية وفي أدبيات فلسفتها حيت كان لديها اتجاه سلبي على العموم نحو مثل هذه التنظيمات. لقد كانت مؤسسات الجمهورية تعمل حتى سنة 1990 بحزم ضد وجود أية وساطة بينها وبين المواطن. إذ أنها كانت ترفض عمليا أية انتماءات للمواطن إلى تجمعات لا تخضع مباشرة إلى مراقبتها وتوجيهاتها. بمعنى أن مؤسسات الجمهورية كانت تنظر نظرة شك بل عدم تقبل لوجود تجمع دائم ومنظم يتفاعل مع المواطن دون انتظار تعليماتها حول محتوى وطريقة العمل والأهداف المراد تحقيقها من نشاطه.

إن تخلي الجمهورية على تفضيل العمل مع المواطن وفق هذا العقد المباشر فقط وذلك بإصدارها قانون الجمعيات الحالي (سنة 1990) لم يكن نتيجة اختيار وإنما بسبب ضغط عدة عوامل ساعدت على التحرك في هذا الاتجاه الجديد. سنحاول تبيان ذلك في النقطة الموالية.

إن تدهور الوضع السياسي و الاقتصادي والاجتماعي للبلاد مع بداية النصف الثاني للثمانينات و انفجار 05 أكتوبر 1988، جعل الجمهورية تعيد النظر في نموذج تسيير المجتمع، خاصة وأن أهم تطلعات المجتمع المدني كانت بالأساس تخص العمل الجمعوي الحر للمشاركة في تسيير شؤونه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وذلك من أجل العمل على ترقية أمنه وتجنيد طاقاته للمساهمة في التنمية الوطنية دون الخضوع إلى وصاية أو مراقبة فوقية.

إن هذه الوضعية جعلت عملية التفكير في قانون آخر لفتح المجال بصورة أكثر للمجتمع المدني للتدخل في شتى الميادين و التكفل بمختلف الأمور التي تعود بالفائدة على أمن وتنمية البلاد أمر ضروري.

يعتبر القانون 31/90/ الصادر في 4.12.1990 والذي يحدد كيفية إنشاء وتسيير الجمعيات خطوة هامة و وثبة كبيرة في مجال الاعتراف بحرية العمل الجمعوي. يفرق هذا القانون بين الجمعيات ذات الطابع السياسي والتي تخضع لأحكام المادة 4 من الدستور و القانون 5.7.1989 والجمعيات الغير سياسية والتي تخضع للقانون الآنف الذكر (4.12.1990).

إن المشرع الجزائري من خلال هذه التفرقة عمد إلى منع أية علاقة هيكلية أو عضوية بين هاتين النوعين من الجمعيات.

2 - المميزات الرئيسية لكيفية إنشاء الجمعيات حسب التشريع الحالي لسنة 1990

إن الجمعية حسب القانون رقم 31/90 تقوم على أساس اتفاقية يعقدها عدد من الأشخاص طبيعيين أو معنويين. وتتم هذه الاتفاقية بين الأعضاء المؤسسين بمحض إرادتهم ومن أجل تحقيق هدف مشترك.

لقد أدخل هذا القانون عدة تعديلات جذرية على التشريع الخاص بالجمعيات. وفيما يلي أهم مميزات هذا القانون حيث:

- كرس الحق في حرية إنشاء الجمعيات في مختلف الميادين الحياتية (الاجتماعية، الثقافية، الاقتصادية، المهنية، الترفيهية ...)

- رفع مختلف العراقيل والمعيقات الإدارية والبيروقراطية، حيث لم يبق إلا على بعض الالتزامات البسيطة التي يجب احترامها
- بسط إجراءات التأسيس وحدد المدة القانونية لدراسة الملف من طرف السلطات المعنية
- حدد القواعد القانونية لحماية مبدأ إنشاء الجمعيات (مثل الحق في الطعن وحل الجمعيات أصبح من صلاحيات السلطة القضائية وليس الإدارية ...).

حدد القانون الحالي توفر الشروط التالية لتأسيس جمعية:

1 – تعد أية جمعية باطلة في حالة ما إذا كان هدفها يخالف القوانين السارية والآداب العامة وفي حالة ما إذا لم تتوفر في الأعضاء المؤسسين الشروط المحددة في المادة 4 والتي تنص على أن يكون الفرد جزائري و راشد و يتمتع بكل حقوقه المدنية والسياسية وليس لديه تاريخ يخالف مصالح الكفاح التحريري

2 – يجب عقد جمعية عامة تأسيسية تجمع 15 عضو على الأقل و تصادق على القانون الأساسي وتعين مسؤولي هيئاتها القيادية.

3 – يتعين على الأعضاء المؤسسين إيداع تصريح تأسيس الجمعية لدى:

- ولاية مقر الجمعية في حالة ما إذا كانت محلية أي يشمل مجال نشاطها بلدية واحدة أو عدة بلديات تابعة لنفس الولاية.
- وزارة الداخلية في حالة ما إذا كان نشاط الجمعية ذا طابع وطني أو جهوي.

4- يستلزم على الأعضاء القيام بحملة إشهار فيما يخص تأسيس الجمعية في جريدة وطنية (يومية) واحدة على الأقل.

يحدد القانون أجلا مدته 60 يوما لدراسة ملف تصريح التأسيس (محضر الجمعية التأسيسية، نسختين للقانون الأساسي و قائمة بأسماء الأعضاء المؤسسين). فإذا رأت السلطة المختصة أن تأسيس الجمعية مخالف للقانون يمكنها أن تحيل القضية على العدالة لتبث في الأمر، وإذا لم يحدث ذلك تعتبر الجمعية مؤسسة قانونيا بمجرد انقضاء الأجل المحدد حسب وصل التسجيل.

إن الشكل (1) يمثل بصورة توضيحية الإجراءات العملية لإنشاء جمعية.

وتجدر الإشارة إلى أنه بعد اكتساب الجمعية الشخصية المعنوية والأهلية المدنية يمكنها أن:

- تمارس النشاطات المتصلة بهدف تأسيسها.
- تستفيد من مساعدات الدولة.
- تتلقى هبات و وصايا.
- توقع عقود أو اتفاقيات تتماشى مع أهدافها.
- تفتح حسابا مصرفيا أو بريديا لتودع فيه مواردها.
- تكتسب بمقابل أو مجانا ممتلكات عقارية.
- تقبض اشتراكات الأعضاء أو الإيرادات المرتبطة بنشاطاتها.

- تصدر نشريات و وثائق و مجلات...
- تنضم إلى الجمعيات الدولية التي لها أهداف مماثلة (بعد موافقة وزارة الداخلية).

إن عمل الجمعية يكون دائما من أجل تحقيق أهدافها المعلنة وذلك من خلال تنظيم ملائم. مع العلم بأن الغرض من إنشاء الجمعيات ليس الربح. لكن هذا لا يعني و لا يمنع من الناحية القانونية عدم تحقيق الأرباح والتي يجب تخصيصها لإنجاز المشاريع المسطرة في البرامج السنوية وليس توزيعها على الأعضاء مثل ما يجري في الشركات الاقتصادية.

وتجدر الإشارة إلى أن الجمعيات التي تستطيع الصمود أمام التحديات المادية وتستمر في العمل هي تلك التي تدرج ضمن نشاطاتها مشاريع تتوافق مع فعالياتها، تمكنها من ضمان إيرادات مالية تساعدها على تمويل مشاريع أخرى تعتبر أساسية بالنسبة لبرامجها السنوية المسطرة والتي تتطلب نفقات بدون أي عوائد في المقابل.

إن الاعتماد فقط على الهيبات ومساعدة السلطات العمومية قد يؤدي إلى اختناق الجمعية وبالتالي زوالها بمجرد توقف مثل هذه المساعدات .

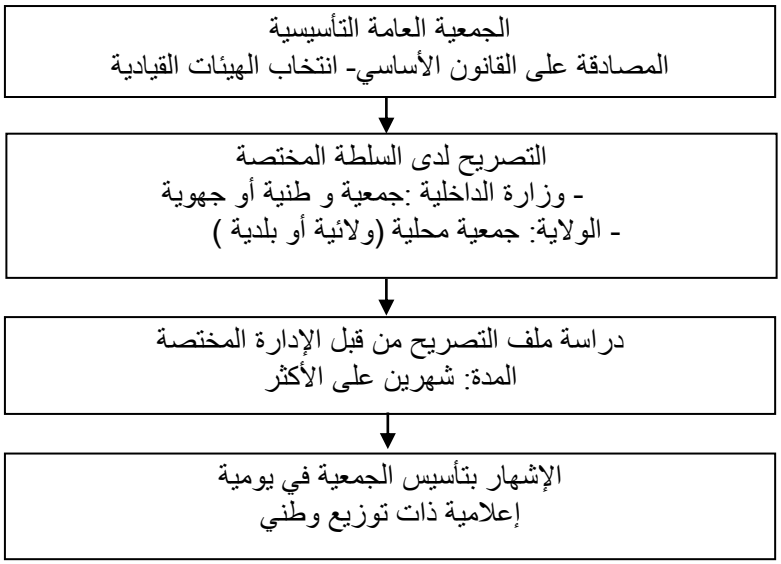

الشكل1- الإجراءات العملية لتأسيس الجمعيات.

3-العوامل التي أدت إلى تطور الحركة الجمعوية في العقد الأخير من القرن الماضي

شهدت الجزائر ديناميكية لا مثيل لها للحركة الجمعوية في التسعينات بعدما تبنت الدولة القانون الحالي المنظم والمسير لهذه التنظيمات الاجتماعية. ويمكن تفسير هذا

التطور السريع والذي وصفه البعض بالانفجار في المجال الجمعوي، إلى عاملين رئيسيين وهما:
- قناعة أغلبية الجزائريين بفشل النموذج الاشتراكي (سيطرة القطاع العام على مختلف النشاطات) في تحقيق التنمية.
- الوضع الأمني الصعب للبلاد وتأثيره على تغيير نظرة مؤسسات الجمهورية لمفهوم الأمن.

وبالإضافة إلى ذلك يمكننا أن نشير إلى التغيرات الراديكالية التي اجتاحت المعسكر الاشتراكي والتي كان لديها أثر أكيد في الإسراع بتغيير نموذج تسيير المجتمع في الجزائر.

ا – فشل النموذج الاشتراكي في تحقيق التنمية

إن فشل النموذج الاشتراكي في تحقيق التنمية التي كان ينشدها المواطن والتي وعد بها، أدى إلى خلق ظروف جعلت الجزائر تعاني مند النصف الثاني للثمانينات واقعا معقدا وصعبا، حيث أن مصادر الخطر كانت متعددة والتحديات داخلية وخارجية ومتشابكة. وبسبب هذا الوضع تم استنزاف قدرات وطاقات البلاد بشكل رهيب.

يمكننا تلخيص أهم المؤشرات التي تدل على فشل النموذج الاشتراكي في تحقيق التنمية وما ترتب عن ذلك من أزمة عميقة برزت إلى السطح بشكل صريح في النصف الثاني للثمانينات في الجوانب التالية:

- **أولا،** من الناحية السياسية، أصبح الجميع مع بداية التسعينات يرى بأن الحزب الواحد يؤدي بالضرورة إلى اختناق في الحريات الفردية و الجماعية،كما أنه يتمتع بسلبيات كثيرة لا داع للخوض في عرضها هنا. إن أحداث 05 أكتوبر1988 تعتبر تعبير واضح لغضب المواطنين الناتج عن التناقض الصارخ بين محتوى خطاب السلطة ونتائج مخططات التنمية التي سطرتها هذه الأخيرة والممارسات المستخدمة من طرف بعض المسؤولين مثل الرشوة واللامبالاة وعدم الحرص على مصالح المؤسسات التي يشرفون عليها ....
- **ثانيا،** من الناحية الاقتصادية، يوجد هناك العديد من الدلائل التي تشير بوضوح إلى الانحدار الخطير للاقتصاد الجزائري (حنون 1996).

يشير تقرير(*) حول تقويم وآفاق الاقتصاد الوطني ظهر في سنة (1993) إلى اختناق القطاعات الإستراتيجية،تدهور التوازنات الكلية الاقتصادية والمالية و ظهور اختلافات اجتماعية هامة (فمثلا كان هناك 80% من المؤسسات تعاني من إفلاس حتى سنة (1980) من جهة ومن جهة أخرى كان الإنتاج الزراعي عاجزا على تلبية الطلب المحلي هذا بالإضافة إلى اللجوء إلى الاستدانة بصورة غير عقلانية نتيجة انخفاض سعر البترول).

(*) Evaluation et perspectives de l'économie Algérienne, 1993.

- **ثالثا،** من الناحية الاجتماعية، يمكننا الإشارة إلى النقاط التالية:
  . ارتفاع نسبة البطالة (25-30%) خاصة عند الشباب.
  . انخفاض القدرة الشرائية للمواطن خاصة مع تدهور قيمة الدينار.
  . الارتفاع المتزايد لعدد السكان، وصل إلى 26 مليون نسمة سنة 1992.
  . تدهور قدرات الدولة على خلق مناصب شغل جديدة أو المحا فضة على المناصب الموجودة بسبب قلة إمكانيات الاستثمار من جهة وإعادة هيكلة المؤسسات العمومية من جهة أخرى والتي تتطلب في العادة تقليص عدد العمال.

إن جملة هذه النقائص و التي تدل بوضوح على عدم حصول التنمية التي كان ينشدها المواطن، بالإضافة إلى ما عرفه العالم من أحداث قوية، أدت إلى قناعة كل من القمة والقاعدة بضرورة تغيير نموذج المجتمع و اختيار السير في طريق بناء مجتمع ديمقراطي يعتمد على التعددية السياسية وفسح المجال واسعا لمشاركة المجتمع المدني عن طريق التنظيمات الجمعوية التي يمكن أن تساهم بفعالية في التكفل بالعديد من حاجيات المواطن الاجتماعية،الثقافية، الترفيهية الأمنية، المهنية.

ب- الواقع الأمني الصعب للبلاد وتأثيره على تغيير نظرة مؤسسات الجمهورية لمفهوم الأمن القومي

إن التمعن في عملية التدرج فيما يخص التشريع الخاص بالعمل الجمعوي في الجزائر المستقلة يجعلنا نقول بأن فتح المجال على مصراعيه كان بعد التغير العميق الذي حدث في ما يخص نضرة مؤسسات الجمهورية للأمن القومي. إن المجهودات التي بدلت حتى بداية الثمانينات كانت تهدف بالأساس إلى تحقيق قوة الدولة من خلال قوة عسكرية تستطيع مواجهة أي اعتداء خارجي وقوة اقتصادية و إدارية لتلبية مختلف حاجيات المواطن بدون مشاركة أية قوى أخرى خارج الأجهزة الرسمية للجمهورية. بل كانت مؤسسات الجمهورية تحارب كل من يريد أن يكون وسيطا بينها وبين المواطن. إن حد وديات هذا التناول بانت للعيان مع فشل مخططات التنمية وظهور بيروقراطية ثقيلة أصبحت تعرقل السير الحسن للمشاريع التنموية أكثر من العمل على إنجاحها. أدت هذه العوامل إلى تدهور الوضع الداخلي حيث تفاقمت المشاكل وبالتالي أصبح الخطر داخليا بالدرجة الأولى وليس خارجيا. بل أنه بسبب عدم الاستقرار الداخلي أصبحت عملية ضمان الأمن الخارجي جد صعبة نتيجة خطورة تشتيت الجهود لموجهة الظواهر الخطيرة التي برزت على الحدود والوضع الأمني الصعب في الداخل.

يعتبر الأمن المضلة الأساسية التي تضمن حيوية واستمرار كل مظاهر الحياة في المجتمع. فبدونه كل شيء يتعطل. ولهذا من الضروري العمل على اتخاذ كل الإجراءات اللازمة لتهيئة الحياة الآمنة لجميع الأفراد.

تعتبر ظاهرة الأمن كم يشير (عبد الفتاح 1997) ظاهرة قديمة قدم المجتمع الإنساني ارتبطت بوجوده و وعيه و المخاطر التي تهدد كيانه من أجل إبعاد شبح الخطر والخوف عن نفسه. إلا أن اهتمام الباحثين بهذه الظاهرة بدأ بعد الحرب العالمية الثانية. حيث أهتم الباحثون الغربيون بتحديد مصادر الأمن القومي ومقوماته وكيفية ضمان استمراره.

إن المفهوم التقليدي للأمن القومي يعتبر عسكري، حيث ينظر إلى القوة العسكرية على أنها أساس توفير الأمن وضمان مصالح البلاد. لقد تم تجاوز هذا المفهوم لكونه ناقصا و لا يمثل الحالة الحقيقية للعالم (بلقزيز 1989). بل تم التخلي عن هذا المفهوم الضيق للأمن لأن بلدان العالم النامي تواجه تهديدات ذات طابع غير عسكري تفوق التهديدات العسكرية من حيث التحدي (عبد الفتاح 1997)، مثل المشاكل الاجتماعية و التخلف الاقتصادي. ولهذا أصبح مفهوم الأمن القومي السائد حاليا هو المفهوم الاجتماعي للأمن.

يعد كتاب مكنمارا وزير الدفاع الأمريكي سابقا " جوهر الأمن 1968 " من الدراسات الرائدة و التي أصبحت مرجعا أساسيا فيما يخص تحديد معنى المفهوم الاجتماعي للأمن القومي حيث يقول " الأمن ليس هو المعدات العسكرية وإن كان يتضمنها، والأمن ليس النشاط العسكري وإن كان يشمله. إن الأمن هو التنمية و بدون التنمية لا يمكن أن يوجد أمن و الدول النامية التي لا تنمو في الواقع لا يمكن أن تظل آمنة " . بعد الأحداث التي عرفها العالم الثالث في العقدين الأخريين تعممت القناعة بمثل هذا التحليل للأمن القومي. حيث أصبح واضحا بأنه لا مجال لتحقيق الأمن إلا بتحقيق التنمية لأن التنمية كما ينبه إلى ذلك (الهويدي 1980) هي مفتاح الأمن القومي. ويذهب (عبد الفتاح 1997) إلى أن الفقر والتخلف في جنوب العالم يقودان إلى التوتر و الثورة الداخلية والعنف والتطرف.

بناء على التحليل المقدم أعلاه يبدو لنا فيما يخص الجزائر بأن التطور السريع الذي عرفته الحركة الجمعوية يعتبر مؤشر هام على طبيعة التغير الاجتماعي والمسار الذي تسير فيه البلاد بالنسبة إلى تناولها لقضايا الأمن القومي والتنمية. حيث كانت نضرتها للأمن تقليدية تعتمد بالأساس على القوة العسكرية و أصبحت حاليا، نتيجة لمختلف العوامل التي ذكرناها آنفا، تتبنى المفهوم الاجتماعي للأمن القومي والذي يستدعي تدخل الجميع من أجل القضاء على الفقر والتهميش وتحقيق التنمية لضمان استتباب الأمن و الاستقرار.

4 – طبيعة نشاط الجمعيات وتعدادها ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن والتنمية.

ا – الجمعيات ذات الطابع الوطني.

يوضح لنا الجدول (1) تطور عدد الجمعيات ذات الطابع الوطني من سنة 1987 حتى جويلية 2000. تبين لنا هذه البيانات أن عدد هذا النوع من الجمعيات حتى سنة 1988

كان قليل جدا. عرفت ديناميكية تأسيس الجمعيات الوطنية حالة انفجار في السنوات الأولى من صدور قانون 31/90.

الجدول 1- عدد الجمعيات الوطنية المعتمدة خلال كل سنة حتى سنة 2000.

السنة	1987 أو قبل	88	89	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	2000*	المجموع
عدد الجمعيات	6	12	81	152	136	96	64	72	75	12	04	02	37	16	765

* العدد المذكور يخص السبعة أشهر الأولى أي حتى جويلية من سنة 2000.

لقد تم اعتماد خلال النصف الأول من التسعينات (90 – 95) 595 جمعية وطنية أي 77 % من المجموع العام. وتجدر الإشارة إلى أن حوالي نصف هذا العدد أي 288 جمعية تم تكوينها في السنتين الأوليتين (1990 و 1991) من التسعينات. يعتبر هذا الأمر طبيعيا وذلك للفراغ الكبير الذي كان موجودا في مجال الجمعيات من جهة ومن جهة أخرى الحماس و الرغبة التي غمرت المواطنين بعد أحداث أكتوبر 1988 في التكفل بأنفسهم بشؤون المجتمع والتدخل مباشرة في حل العديد من المشاكل المطروحة في إطار تنظيمات مستقلة غير تابعة لأجهزة الحكومة. و في النصف الثاني من التسعينات عرف عدد الجمعيات التي أنشأت انخفاضا كبيرا. يمكن إرجاع ذلك إلى:

- **أولا**، تمكن العديد من الجمعيات التي تأسست من قبل، بفضل استمرارها في النشاط، من ملء جزء هام من الفراغ خاصة في بعض الميادين مثل ميدان الجمعيات المهنية والرياضية والثقافية الجدول (2).

- **ثانيا**، تراكم في تجربة المجتمع المدني فيما يخص إحداث الجمعيات، حيث بينت العديد من الحالات أن تأسيس جمعية يستدعي تحضير جاد وتوفير الشروط المادية لإنجاحها وإلا سيكون مصيرها الزوال. في هذا الإطار أوضح (صالحي 1999) في دراسة له حول الجمعيات بولاية تيزي وزو أن عدد الجمعيات المحلية التي توقفت عن النشاط فيما بين 1988 و 1994 وصل 4008 جمعية. مع العلم بأن عدد الجمعيات المحلية بهذه الولاية حاليا يفوق 2000 (2258 سنة 1998).

الجدول 2- توزيع الجمعيات الوطنية فيما يخص سنة 1996 حسب طبيعة نشاطاتها.

نوع الجمعيات	العدد
العلوم و التكنولوجيا	47
الصحة و الطب	64
المهنية	199
الثقافة و الفن و التربية و التكوين	76

السياحة و الترفيه	16
الطلاب و التلاميذ القدماء	21
الأخوة و التبادل و التعاون	22
الرياضة و التربية البدنية	78
الشبانية	39
الطفولة و المراهقة	43
حقوق الإنسان	05
التاريخية	14
الأجنبية	13
النسائية (حتى شهر فيفري 1997)	17
البيئية	15
متنوعة	18
المجموع العام	670

إن القراءة السريعة للجدول (2) تشير إلى قلة عدد الجمعيات في بعض المجالات مثل مجال المحا فضة على البيئة، التاريخ،الأخوة والتعاون،السياحة والترفيه .... خاصة وأن الحاجة إلى تطوير العديد من النشاطات في هذه الميادين لا يحتاج إلى برهان. إلا أنه رغم هذه الملاحظات يمكننا أن نقول بأن نشاط الجمعيات ذات الطابع الوطني في الجزائر توسع و أصبح يشمل مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع.

ب – الجمعيات ذات الطابع المحلي

يقدم لنا الجدول (3) معطيات فيما يخص تعداد و تطور الجمعيات ذات الطابع المحلي. تبين لنا المعلومات المسجلة في الجدول (2) أن مجموع الجمعيات التي تم اعتمادها قبل سنة 1990 تتمركز بالأساس في مجال الرياضة (461) و أولياء التلاميذ (371) و لجان العمارات (678). إن انتشار مثل هذا النوع من الجمعيات مند البداية وقبل قانون 31/90 يمكن تفسيره بكون طبيعة نشاطاتها غير محرجة من الناحية السياسية، كما أنها تعود في أغلب الأحيان بالفائدة على المعنيين بتأسيس الجمعية، حيث تمس حياتهم مباشرة أو حياة ذويهم. تم تأتي بعد ذلك جمعيات المساجد (118) ولجان الأحياء (101) والتي تشبه في أهدافها جمعيات لجان العمارات. أما الميادين الأخرى فعدد الجمعيات فيها يعتبر قليل. وتجدر الإشارة إلى أنه مع الزمن أزداد عدد الجمعيات خاصة في ميدان الثقافة (178) والشبانية (91) والمهنية (70) والدينية (53) و المعوقين (45)، هذا بالإضافة إلى الجمعيات المتعددة الخدمات (162).

إن شبكة الجمعيات المحلية تبدو أنها مرتبطة أكثر بالفضاءات المتصلة مباشرة بالحياة اليومية للأفراد مثل الحي، المدرسة، المسجد من جهة ومن جهة أخرى إن شبكة الجمعيات خاصة المحلية هي من الرهانات الأساسية بالنسبة إلى الأحزاب

السياسية ومحاولة التواجد أو التأثير في مثل هذه الفضاءات من طرف الأحزاب يعتبر جد مفيد لها من الناحية الإستراتيجية.

الجدول 3- عدد الجمعيات المحلية المعتمدة في ولاية الجزائر العاصمة حتى سنة 1996.

أنواع الجمعيات	قبل 1990	1990	1991	1192	1993	1994	1995	1996	المجموع
الثقافية و الفنية	78	17	18	06	18	21	15	05	178
العلمية	12	08	09	02	06	02	01	06	46
الرياضية	461	05	43	54	39	10	41	42	695
الدينية	18	17	13	02	01	00	01	01	53
البيئية	11	01	01	04	01	03	02	00	23
متعددة الخدمات	59	07	27	15	22	18	06	08	162
الشبانية	24	10	09	08	19	09	05	07	91
الطفولة	05	01	01	03	02	04	02	08	26
النسائية	02	01	03	00	02	01	02	01	12
الاجتماعية	15	04	02	02	02	07	-	-	32
المعوقين	20	03	02	00	05	02	02	11	45
الوقاية و الصحة	08	02	01	02	01	00	-	-	14
المحافظة على الإرث	06	01	01	01	01	00	02	03	15
متابعة مشاريع السكن	02	05	04	10	09	04	02	03	39
المهنية	18	20	08	07	08	02	02	05	70
الفلاحين	00	00	09	02	00	00	01	03	15
الرابطات	28	01	02	04	04	02	02	03	46
أولياء التلاميذ	371	166	09	02	38	52	42	33	720
لجان الأحياء	101	98	26	46	61	70	107	90	599
المساجد	118	25	17	06	00	02	01	00	169
متنوعة	17	07	07	02	08	04	-	-	45
لجان العمارات	678	-	-	90	18	-	47	06	839
المجموع	2052	399	212	268	265	213	283	235	3927
المجموع التراكمي	2052	2451	2663	2931	3196	3409	2692	2927	

بعد التعرض إلى تعداد وطبيعة نشاط الجمعيات الوطنية والمحلية نورد فيما يلي بيانات جزئية من دراسة جارية حول تصور رؤساء الجمعيات فيما يخص عدة محاور.يعرض لنا الجدول (4) تصور 30 رئيس /أو نائب رئيس جمعية (10 وطنية و 20 محلية) حول درجة مساهمة الجمعيات الجزائرية في ترقية الأمن والتنمية بالبلاد.

الجدول 4- تصور رؤساء الجمعيات فيما يخص مدى مساهمة مختلف الجمعيات الجزائرية في ترقية الأمن و التنمية.

	درجة المساهمة		
	قوية	متوسطة	قليلة أو معدومة
ترقية الثقافة	14	6	8
ترقية التنمية الاجتماعية	16	6	8
تجسيد التضامن الوطني	19	4	5
ترقية أمن الاملاك	3	12	4
ترقية أمن الافراد	9	6	6
ترقية الديمقراطية	8	9	6

إن التمعن في الجدول (4) يدلنا على أن مساهمة الجمعيات الجزائرية حسب تصور هؤلاء المفحوصين الذين أجريت معهم مقابلة هي بالأساس فى تجسيد التضامن الوطني وترقية التنمية الثقافية والاجتماعية. وتأتي عملية ترقية أمن الأفراد والأملاك و الديمقراطية في الدرجة الثانية.

إن هذه البيانات تدل على أنه يوجد لدى رؤساء الجمعيات قناعة كبيرة فيما يخص أهمية تدخل المجتمع المدني في مختلف الميادين بشكل مباشر عن طريق العمل التطوعي المنظم والدائم للمساهمة في حل بعض المشكلات التي يعاني منها العديد من المواطنين. ومن المفيد هنا الإشارة إلى أهمية دراسة وتحديد المعنى و التصور الذي يعطيه الفرد الجزائري للعمل التطوعي، خاصة و أن مفهوم العمل عند هذا الأخير مرتبط بالدرجة الأولى بتحقيق الحاجيات المادية (بوسنة، 1999).

الخاتمة

تنطلق فكرة تأسيس جمعية دائما من وجود مشروع معين يتفق على إنجازه مجموعة من الأفراد. تتنوع هذه المشاريع بصورة غير محدودة من تشكيل مجموعة أصدقاء لتطوير لعبة الشطرنج إلى تجمع مجموعة من الأفراد لإنجاز سكنات اجتماعية. المهم في هذه التنظيمات الاجتماعية هو التعاقد الحر بين الأعضاء للعمل على حل أو المساهمة في حل إحدى المشكلات التي يعاني منها المجتمع مع العلم أن أساس العمل تطوعي لأن الهدف ليس تحقيق الربح الفردي مثل المؤسسات التجارية أو الاقتصادية.

يوجد خلف العمل الجمعوي بالمفهوم الحديث تصور مجتمع مبني على مشاركة الجميع والتعاضد بين الجميع والحرية بالنسبة للجميع في إبداع وتصور المشاريع التي تعود بالفائدة على المجتمع والعمل على إنجازها دون وصاية.

وتجدر الإشارة إلى أن إن طبيعة الحركة الاجتماعية التي ميزت المجتمعات عموما في الستينات و السبعينات هي قوة الحركة النقابية العمالية حيث كانت تسيطر في تلك الفترة على واجهة الأحداث، لكن المجتمعات حاليا تسير نحو تثمين وتوسيع مجال تدخل تنظيمات العمل الجمعوي، حيث أصبحت هذه الحركة الاجتماعية و التي تهدف

إلى إحداث تنظيم مرن للمجتمع المدني من المميزات الأساسية للبلدان المتقدمة وكذلك النامية السائرة في طريق تطوير الديمقراطية.

إن تجربة الجزائر فيما يخص العمل الجمعوي عرفت في بداية التسعينات تطورا حقيقيا وأصبحت تمثل إحدى المعالم المميزة للحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في البلاد. لكن يجب التأكيد على أن المسار مازال طويلا خاصة وأن بعض الميادين لم تعرف بعد الاهتمام المناسب مثل مشاكل النظافة وحوادث المرور والبيئة ...كما أن العديد من الجمعيات أصبحت تعاني من مشاكل متعددة أهمها الجوانب المادية وانخفاض في الروح المعنوية وعزم بعض الأعضاء.

إن العمل الجمعوي أصبح ضرورة اجتماعية و ذلك لأن التكفل بحاجيات ضحايا سيرورة التهميش والإقصاء بسبب عدم تحقيق التنمية والأمن لا يمكن أن تقوم به الحكومة لوحدها، خاصة وأن عدد المعنيين بالأمر في تزايد مستمر مثل، البطالين، المعوقين، الجانحين، المسنين، المشردين ... أي كل الذين يعانون من مشاكل الاندماج الاجتماعي و المهني.

المراجع

1. أمين الهويدي (1980): أحاديث في الأمن القومي العربي. بيروت، دار الوحدة.
2. عبد الفتاح علي الرشدان (1997): الأزمة الراهنة للأمن القومي العربي في التسعينات: دراسة في أسباب الأزمة و مصادر التهديد. شؤون عربية عدد 91.
3. عبد الإله بلقزيز (1989): الأمن القومي العربي: مصادر التهديد. الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة.
4. روبرت مكنمارا (ترجمة يونس شاهين) (1970): جوهر الأمن. الدار القومية القاهرة.
5. Boussena M. (1999): Signification du travail et motivation, Colloque euro-maghrébin des Ressources Humaines, Alger 6-7 Nov.,« Management des entreprises et motivation de la ressource humaine ».
6. Hammoun D. (1996): Les ONG en Algérie, El Taller.
7. Salhi B (1999): Modernisation et retraditionalisation à travers les champs associatif et politique: le cas de la Kabylie, INSANIAT N°8. □